

الفقه الإسلامي وآفاق البحث العلمي

للأكتور
محمد الروكي

تمهيد :

إن الفقه الاسلامي هو ثمرة العلوم الشرعية وغايتها، فإنما تدرس علوم الشرع النقلية والعقلية من أجل التفقه في الدين ومعرفة الحكم الشرعي وما به يكون التكليف، لأن المكلف واجب عليه أن لا يقدم على شيء حتى يعلم حكم الله فيه : ﴿إِن السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾⁽¹⁾. إذ حياة المسلم فردا وجماعة مفروض فيها أن تكون إسلامية، مبنية على أسس الدين وقواعد الشرع، موصولة بالله عز وجل في بنائه كله. ولا تكون إسلامية إلا إذا حكمها الشرع وضبطتها قوانينه وأحكامه. فانبنى على ذلك : وجوب حفظ الدين على الدوام والاستمرار. ومن مظاهر حفظه : أن يبقى مستوعبا لواقع الناس، مرجوعا إليه في كل ما جد واستحدث.

ولما كان مطلوبا من المسلمين إقامة الدين وحفظه وتثبيتته والتمكين له، فإنه كان لزاما عليهم أن يتفقهوا فيه، لأن التفقه فيه هو مأتى هذه الإقامة والحفظ والتثبيت والتمكين. ففقه الدين إذا، والعلم بأحكامه وشرائعه وحلاله وحرامه، هو الغاية التي يقصدها الدارسون للقرآن والسنة وأصول الدين وأصول الفقه وسائر العلوم الشرعية.

(1) سورة الإسراء : آية 36.

بل إن الفقه - كما قرر الزنجاني - هو المقصد الأقصى من بعثة الأنبياء والمرسلين. قال رحمه الله بعد أن حدد موضوع الفقه وبين حقيقته : «وهو المقصد الأقصى في ابتعاث المرسلين صلى الله عليهم أجمعين، فإنهم لم يبعثوا إلا لتعريف العباد أحكام هذه الأفعال من الحلال والحرام، والواجب والمندوب والمكروه والمباح، ليتوصلوا بتهذيبها إلى العلم بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله»⁽²⁾. وينبني على هذا أن الفقهاء في حقيقة أمرهم وأصل وظيفتهم هم حفظة الدين وقوامه، وورثة سر النبوة بما يكفلونه من ضمان استمرار اسلامية الحياة وربانيتها عن طريق الاستنباط والاجتهاد وتحمل أمانة الإفتاء، قال العلامة ابن نجيم المصري الحنفي : «إن الفقه أشرف العلوم قدرا، وأعظمها أجرا، وأتمها عائدة، وأعمها فائدة، وأعلاها مرتبة، وأسناها منقبة، يملأ العيون نورا، والقلوب سرورا، والصدور انشراحاً، ويفيد الأمور اتساعاً وانفتاحاً، هذا لأن ما بالخاص والعام، من الاستقرار على سنن النظام، والاستمرار على وتيرة الاجتماع والالتئام، إنما هو بمعرفة الحلال من الحرام، والتمييز بين الجائز والفساد في وجوه الأحكام، بحوره زاخرة، ورياضه ناضرة، ونجومه زاهرة، وأصوله ثابتة، وفروعه نابذة، لا يفنى بكثرة الإنفاق كنزه، ولا يبلى على طول الزمان عزه :

وإني لا أستطيع كنه صفاته ولو أن أعضائي جميعا تكلم أهله قوام الدين وقوامه، وبهم اتتلافه وانتظامه، وإليهم المفزع في الآخرة والدنيا، والمرجع في التدريس والفتوى⁽³⁾.

ومما يؤكد أهمية الفقه في حياة المسلمين، ومكانة الفقهاء فيهم، وأنهم ملاذ الأمة ومهرعهم في الدين : أن الله عز وجل «سماهم أولي الأمر، وأمر بإطاعتهم فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾»⁽⁴⁾. وتفسير أولي

(2) تخريج الفروع على الأصول ص : 33 - 34.

(3) الأشباه والنظائر ص : 9.

(4) سورة النساء : آية 59.

الأمر بالفقهاء والعلماء هو مذهب أكثر التابعين، وهو اختيار مالك، ويعضد هذا التفسير أن الله عز وجل قال في آية أخرى عن التوراة: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا الَّذِينَ هَانُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً﴾⁽⁵⁾. فنسب الحكم بها للنبيين والرَّبَّانِيِّينَ والأَحْبَارَ، فعلم من ذلك: أن النبي حاكم، وأن الرَّبَّانِي حاكم، وأن الحبر حاكم، فالأمر كله -إذا- راجع إلى العلماء⁽⁶⁾.

والفقه الإسلامي في عصرنا اليوم، أحوج ما يكون إلى القيام بوظيفته وأمانته، لما عرفه هذا العصر من تطور عميق في أوضاع الناس وأنماط معاشهم وعلاقاتهم، وتجدد كبير في قضايا حياتهم.

على أن استيعاب هذا التطور والتجدد لا يعسر على التشريع الإسلامي أبداً، لأنه يملك بطبيعته وخصائصه قوة للاستيعاب، وهو بأصوله وقواعده وكيالاته قابل للتجدد، صالح لكل زمان ومكان وإنسان، لكن إذا كان للفقهاء فيه عزم وحرص، وأخلصوا لله فيه العمل، فبقدر اجتهادهم وحرصهم وإخلاصهم يكون الاستيعاب والمواكبة ومجاوزة التحديات، والعكس بالعكس.

وإن أهم ما يؤهل الفقه الإسلامي المعاصر لاستيعاب تطورات الواقع وتجديداته ومجاوزة تحدياته هو تعميق البحث العلمي فيه، ومواصلته، وربط حلقاته بعضها ببعض، ليبقى البناء مكتملاً شامخاً قوياً سامقاً.

فالبحث العلمي الفقهي -إذا- هو سبيلنا ووسيلتنا إلى خدمة الفقه الإسلامي وإمداده بقوة المواكبة، وروح السريان والجريان، وحيوية التأثير والضبط والتوجيه. ويقدر ما يكون هذا البحث أعمق وأحكم وأرشد، يكون الأثر أبلغ وأقوى وأشد. وإنما كان الذين سبقونا أقدر على استيعاب واقعهم وحياتهم، وإخضاعها لشرع الله، بدأبهم وعكوفهم على البحث الفقهي: اجتهاداً واستنباطاً،

(5) المائدة: آية 44.

(6) انظر احكام القرآن لابن العربي: 452/1.

وقضاء وإفتاء، وتأليفا وتصنيفا، وجمعا وشرحا، فحصلت بهم الكفاية، وانسدت بهم الحاجة، واهتدت بهم الأمة، وانكشفت بهم الغمة. وها هو تراثهم الفقهي بين أيدينا اليوم، يزخر باجتهاداتهم وفتاواهم وأقضييتهم وأجوبيتهم واستنباطاتهم، وغير ذلك مما قام عليه صرح الفكر الإسلامي الراشد. إن آفاق هذا الفقه ممتدة بامتداد حياة الأمة الإسلامية، تتسع باتساعها، وتنساب بانسيابها، وأمام هذا الامتداد والانسياب والاتساع، فإن مجال البحث العلمي في الفقه الإسلامي أرحب وأوسع، وأغزر وأجمع، ونريد هنا أن نضبط هذه الرحابة والسعة بتحديد ما نعتقد انه يكون الأصول الكبرى والشعب الأساسية لمجال البحث العلمي في الفقه الإسلامي. وقبل ذلك، نريد التنبيه على ما يلزم الباحث في مجال الفقه الإسلامي أن يستصعبه ويلازمه من أهداف ومنطلقات، وما ينبغي أن يمتلكه من مؤهلات وأدوات.

أولا : الأهداف والمنطلقات :

تقدم أن الفقه هو ثمرة العلوم الشرعية، والغاية التي يصل إليها الدارسون لها ومن ثم فإن البحث العلمي فيه، له خطورته وأهميته، لا يقدرها حق قدرها إلا الراشدون. وسبيل هذا الرشد هو الوعي بجملة من القيم والمفاهيم، والمعتقدات والخلقيات، واستحضارها واستشعارها عند مباشرة البحث العلمي والجولة فيه. ونجملها في ثلاثة أصول هي :

الأصل الأول

البحث العلمي في الفقه الإسلامي واجب شرعي

أعني بذلك أنه واجب كفائي على الأمة، لا تبرأ ذمها إلا إذا قامت به طائفة منها قياما تحصل به الكفاية ويتحقق به المقصود الشرعي، لأن ما لا يتم الواجب الشرعي إلا به فهو واجب، ومعلوم أن إقامة الدين وحفظه في الأمة واجب، واستمرار هذه الإقامة

والحفظ يستلزم استمرار من يتحقق بهم الحفظ وهم العلماء والفقهاء القائلون على النظر في أحكام الشريعة وتكاليفها، والبحث في أسرارها ومقاصدها، كما يستلزم دوام هذا النظر والبحث، وتعميقه وتجديده، لئلا يعجزه استيعاب ما يجد في الحياة. ومن ثم فإن الباحث في الفقه الاسلامي قائم بعمل علمي يوجبه الشرع، وهذا يستلزم بالضرورة أن يستجمع الباحث ما يفتقر إليه إنجاز الواجب الشرعي من شروط وقيود وضوابط، وعلى رأسها : الإخلاص لله عز وجل وابتغاء مرضاته في عمله العلمي، وأن لا يكون مقصوده منه الذكر والشهرة، أو مجرد إثبات رأيه وفرض هواه وإبطال آراء الآخرين، أو من باب البحث للبحث، أو غير ذلك مما يكون متمحضا لحظوظ النفس وشهواتها.

الأصل الثاني

البحث العلمي في الفقه الإسلامي مسؤولية وأمانة

وهذا الأصل متفرع عن الأول ولازم له، فإذا انطلق الباحث في بحثه الفقهي من اعتباره واجبا شرعيا مستقرا في ذمته، صاحبه فيه - تبعاً لذلك - استشعاره ثقل الأمانة وخطورة المسؤولية، ووعيه بما يقتضيه ذلك من نزاهة وأمانة فيما يورده من منقول ومعقول، وجودة وإتقان فيما يبسطه من فروع وأصول. ويجمع ذلك كله : القوة والأمانة.

الأصل الثالث

البحث العلمي في الفقه الإسلامي وظيفة ورسالة

وهذا يقتضي أن يكون ما يكتبه الباحث وينجزه في حقل الفقه الإسلامي : قاصداً نافعاً للأمة، مرتبطاً بحياتها العملية، ملبياً حاجاتها، رافعا ضواغطها، مجيباً عن تساؤلاتها، معينا على حل مشاكلها. غير مكرور تكراراً تضيع فيه الجهود ويفنى فيه الوقت والمال ..

ثانيا : المؤهلات والألوات

كان الفقه الإسلامي في القرن الأول وصدر من الثاني أوسع نطاقا وأرحب دائرة مما هو عليه الآن، حيث كان يعني : تحصيل كل المعارف والعلوم الشرعية، وكان لفظ «الفقهاء» يرادف لفظ «العلماء». لكن دائرته ضاقت بعد استقلال العلوم بعضها عن بعض، فأصبح موضوعه البحث في الأحكام الشرعية قواعد وفروعا، وكليات وجزئيات، في العبادات والعادات والمعاملات ولواحق ذلك. غير أنه مع هذا الضيق والانحصار، لم يستغن البحث الفقهي عن تلك المعارف والعلوم الشرعية ولو في حدودها الدنيا، لأن الفقه كما قلنا سابقا هو ثمرة العلوم الشرعية، ومن ثم فإن الباحث في الفقه الإسلامي لا يستوي بحثه ويعمق ويرسخ، ويأخذ طريقه نحو السداد والرشاد، إلا إذا أخذ حظه الضروري من هذه العلوم والمعارف الشرعية، لأنها هي التي تمده بالأسس والأصول التي يستقر عليها البحث العلمي المتين الرفيع.

وأقل ما يلزم الباحث في ذلك ما يأتي :

أ - أخذه حظا كافيا من القرآن والسنة وعلومهما ؛ ليمتلك بذلك أصول العلم الشرعي، وأسس الثقافة الشرعية، وليكون البحث مبنيا على هذه الأصول دائرا في فلكها، غير زائغ عنها إلى ما يمليه الهوى والتشهي والرأي المتهوّن.

ب - أخذه حظا كافيا من قواعد اللغة وبلاغتها، ليكون البحث في مستوى الإفهام وحصول البيان.

ج - أخذه حظا كافيا من علم أصول الفقه، لأنه لا انفكاك له في بحثه عن الاحتكاك والتعامل مع النصوص والنقول والأقوال والفهوم والآراء والاجتهادات ... ولا يسلم في ذلك من العبث في الفهم، والزيف في التأويل والتخريج والتوجيه، إلا إذا كان يمتلك ضوابط الفهم، وقواعد التأويل، وأصول النقد والتقويم، وكل ذلك يمدّه به علم أصول الفقه.

د - أخذه حظا كافيا من فقه مقاصد الشريعة وأسرارها ؛ لأنه يعمق نظره، ويقوم فكره، فينطلق في بحثه بمنهج سديد، ومنزع رشيد، يسيطر عليه فيه القصد في الأمور ووزنها وتقديرها حق قدرها.

هـ - أخذه حظا كافيا من قواعد التنظير وأصول الاستدلال والحجاج، ليستقر مضمون البحث وأفكاره ونتائجه في فكر القارئ وينفذ الى عقله وقلبه، وقد يفيد في تحصيل ذلك حسن النظر في علم أصول الدين إذا رجع إلى منابعه الصافية التي لم تشبها شوائب التكلف والتمحل والتعقيد، التي علقت به وأقحمت فيه زمان فتنة الفرق الكلامية.

و - أخذه حظا كافيا من فقه الواقع، ليتمكن من ربط مسار البحث به، وتنزيله عليه.

ثالثا : الآفاق والمجالات

إن مادة البحث العلمي في الفقه الاسلامي لا تخرج عن عنصري المنقول والمعقول، (الرواية والدراية) فالباحث إما ناقل للنصوص، ومورد للنقول، أو عارض لاجتهاده وفهمه واستنباطه. والبحث العلمي في الدراسات الإسلامية عامة إنما يجدي وينفع، ويؤتي ثماره، ويؤدي وظيفته ورسالته في حياة الأمة، ويؤثر في مسارها الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي إذا تكامل فيه هذان العنصران، وأخذا حظهما من التوازن دون إفراط أو تفريط.

وفي حيز هذين العنصرين، وفي دائرتيهما وفلكهما تدور موضوعات البحث العلمي المعاصر في الفقه الإسلامي وفروعه، وفيه تستقر مادته وقوامه، وهو يتسع لمجالات رحبة، وآفاق ممتدة، تلتقي فيها قضايا للأمة ذات أهمية وخطورة بالغة، وتشترك حاجات وتساؤلات ترتبط بصميم واقعها ومجرى حياتها، ويمكن أن نجمل هذه الآفاق والمجالات على سعتها وامتدادها في أربع شعب هي :

الشعبة الأولى : التحقيق ولواحقه وتوابعه :

إن فكر الأمة الإسلامية إنما يعمق ويقوى، بالاطلاع والنظر -أكثر ما يمكن- في تراثها ومنتوج علمائها، لفهم الماضي، وربط الحاضر به، وبناءه عليه، لتمتد الحلقات، ويسمق البناء الحضاري. وفي خزائن العالم ومكتباته الإسلامية حصيلة علمية حضارية هائلة، يفتقر البحث العلمي إلى إخراجها، ليكتمل بها النظر العلمي، وتصحح بها المفاهيم، ويقوى بها الفهم والاستنباط والاجتهاد والتصور للقضايا والأحكام والمسائل التي يحيط بها الغموض.

وبعبارة أخرى : إن البناء الحضاري المرصوص لهذه الأمة، رهين بفهم ذاتها وفق هويتها، وهذا الفهم والفقه : متأه النظر في عطائها ونتائجها العلمي والثقافي بكل حلقاته وخيوطه إذ لا يمكن للبناء أن يستقر على غير أساس، ولا يمكن للممتد أن يستمد امتداده من الفراغ. ومن ثم فإن البحث العلمي المعاصر إنما يأخذ قوامه وغذائه وعناصر قوته وحياته من تراث الأمة وأثارها العلمية. والسبيل إلى قراءة هذا التراث وفهمه واستيعابه، والخطوة الأولى في ذلك هي التحقيق العلمي الرفيع.

وتوجيه البحث الفقهي نحو التحقيق العلمي، تدخل فيه الأعمال العلمية الآتية :

1 - إخراج النص إخراجاً علمياً أميناً مضبوطاً كما أراده صاحبه أو قريباً منه.

2 - التعليق والشرح العلمي الذي يتضح به النص المحقق، وتنتفح مغاليقه، وذلك بتخريج نصوصه، وتوثيق نقوله، والتعريف بأعلامه ومصطلحاته، وتحرير مسأله العلمية واستكمال ما نقص منها وبيان ما غمض، وغير ذلك مما يخدم النص، ويضع يد القارئ والباحث على مفاتيحه.

3 - الكشف العلمي : وهو عمل علمي دقيق، يستلزم جهداً قوياً، ونفساً طويلاً، للكشف عن طبيعة مادة النص المخرج

واستخراج مضامينها العامة، ومحتوياتها الإجمالية، ويدخل في ذلك: جرد موضوعاته ومسائله العلمية وما تضمنته من قواعد وكليات، وفروع وجزئيات، فهذا من شأنه أن يقدم للقارئ والباحث مفاتيح أخرى أعمق وأدق، ويفتح أبواباً ومنافذ أوسع، ينفذ منها الباحث لنيل طلبته من النص المكشف.

4 - **الفهرسة العلمية** : وهي عمل مكمل لسابقه، ومعدود من لواحقه، ينصب فيها عمل الباحث على فهرسة النص المحقق فهرسة مفصلة تيسر الاستفادة من النص وتقريبها، وأهم ما يدخل في ذلك: فهرسة النصوص، والنقول، والشواهد، والأعلام، والكتب، والمواضيع. وكل من الفهرسة والتكشيف، يفتقر اليه البحث العلمي كثيراً، ولا يخص ذلك الآثار والنصوص المحققة فقط، بل تعم الحاجة اليه كل مصادر الفقه الإسلامي وأمهاته ودواوينه الكبرى، التي يعسر الاستفادة منها دون توفير هذه الكشافات والفهارس العلمية، ونظراً لأهميتها وافتقار البحث العلمي إليها نقترح في سبيل تيسيرها وتوفيرها وتعميمها أمرين :

الأول : توجيه البحث العلمي في الإجازة الى الانكباب على إنجاز هذه المعاجم والكشافات. كما يمكن أن يوجه الى ذلك أيضاً جزء من البحوث المقدمة في شهادة استكمال الدروس، بشكل أعمق وأدق.

الثاني : العمل على الاستفادة من الحاسوب واستخدامه في هذا المجال.

5 - **التقديم** : ويشمل التعريف بالنص وصاحبه، تعريفًا يحصل به العلم، وتتفني به الجهالة، ويدخل في ذلك توثيق نسبة النص الى صاحبه.

الشعبة الثانية : الجمع والتوثيق

وهو عمل لا يقل أهمية عن التحقيق، بل قد يكون أشق وأعم، أعني به أن يجمع الباحث في موضوع ما، أو قضية، أو فكرة، أو صورة ما تناثر فيها من النصوص والنقول والأقوال، ويوثقها، ليكون بها مادة علمية صالحة للدراسة والتحليل والاستنتاج.

وأهم ما يدخل في جمع التراث الفقهي وتوثيقه ما يأتي :

1 - جمع وتوثيق النقول العلمية، لفقيه واحد إذا كان هو المقصود بالبحث. أو لمجموعة من الفقهاء إذا كان المقصود من البحث هو تكوين تصور كامل عن فكرة أو قضية أو حكم أو غير ذلك ...

2 - جمع وتوثيق المراسلات العلمية التي دارت بين الفقهاء وتضمنت أحكاماً واجتهادات فقهية في قضايا مختلفة.

3 - جمع وتوثيق الفتاوى والنوازل والأقضية والمسائل والأجوبة.

4 - جمع وتوثيق المناظرات العلمية التي جرت بين الفقهاء وتضمنت مسائل الخلاف وبسط أدلتها.

الشعبة الثالثة : الدراسة

والعمل في هذه الشعبة ينبنى على الشعبتين السابقتين، فهما مادته وأساسه. وأهم ما يمكن أن يوجه له البحث الفقهي في مجال الدراسة ما يأتي :

1 - دراسة كتاب : إذا كان من المصادر الأصلية التي لها قيمة علمية، فيدرسه الباحث دراسة علمية تحليلية تقويمية ينصب فيها الاهتمام على إبراز مضمونه، ومصادره وأصوله، ومنهج العرض والتحليل فيه، ومصطلحاته، ثم تنتهي بتقويمه.

2 - دراسة فقيه : إذا كانت له مشاركة في الفقه وتأثير فيه على قدر ما، فيدرسه الباحث دراسة تعتمد الوصف العلمي التحليلي لفكره الفقهي في إطاره النظري والتطبيقي.

وأولى من يجب أن يصرف له الاهتمام في هذا المجال هو : دراسة فقه الصحابة، لأنه الحلقة الأولى في تاريخ الفقه الإسلامي، والأصل الأول الذي انبثق منه فقه المذاهب الإسلامية على امتداد زمانها ومكانها، وعلى اختلاف مدارسها واتجاهاتها. ولأن فقه

الصحابة هو الفقه الأقوى والأرشد والأنضج والأشد اكتمالا واستواء بحكم تلقيهم المباشر عن النبي ﷺ، وبحكم تمكنهم من أدوات الفقه وآلياته.

ثم يلي ذلك فقه التابعين وأتباعهم، فهو الحلقة الثانية في تاريخ الفقه الإسلامي، والحافظ لفقه الصحابة، والناقل لاجتهاداتهم وأقضيتهم وفتاوأهم.

ثم يلي ذلك دراسة فقه الأئمة والمجتهدين في مختلف الأعصار والأمصار ممن مازال فكرهم الفقهي مغموراً أو مجهولاً غير موصوف وصفا علمياً يحصل العلم به ويظهر أثره ومكانه في بناء الفقه الإسلامي.

إن دراسة الفقه في مراحل وحلقاته هذه المتتابعة المترابطة المتماسكة، تقفنا بقوة على أفق العقلية الفقهية الإسلامية، وعمقها وحجمها. وتضع أيدينا بقوة على عناصر ومقومات المنهج الإسلامي الشمولي السديد للبحث الفقهي والعمل الفقهي.

3 - دراسة مذهب فقهي، أو مدرسة فقهية، أو اتجاه فقهي :
فتعدد الاجتهادات الفقهية، وتنامي الاختلافات الفروعية، انبنى عليه وجود مذاهب ومدارس واتجاهات فقهية تعددت وتشعبت وتفرعت بامتداد زمانها ومكانها وأصحابها، وبعضها مازال مغموراً يكتنفه الغموض كله أو جله، فدراستها العلمية تقفنا أيضاً على جانب عظيم، وموطن جسيم، من صرح الفقه الإسلامي الشامخ، الذي مازال البحث العلمي يجهل الكثير من لبناته وثغوره.

ومن أهم ما يجب أن يصرف له البحث هنا : دراسة فقه المذاهب المندثرة، وفقه المعتزلة، وفقه الشيعة وفقه الخوارج، للاطلاع عليه وأخذ الصالح منه، ومعرفة منهج التفكير عندهم وأصول الاجتهاد الفقهي، وقواعد الاستنباط، وطرائق الاستدلال.

4 - دراسة موضوع : ومما يمكن توجيه الاهتمام به هنا :

أ - دراسة قواعد الفقه الإسلامي : سواء المذهبية

منها، أو العامة. والباحث في هذا المجال له أن يسلك عدة مسالك منها :

المسلك الأول : أن يعمد إلى قاعدة فقهية كلية تشمل جملة من فروع الشريعة في العبادات والمعاملات، فيقوم بدراستها وتحليلها تحليلًا علميًا يبرز فيه مضمونها وحجيتها. وأصل هذه الحجية، وتطبيقاتها، وتطبيقاتها الفقهية، مع التركيز فيها على ما يمس الواقع المعيش، ثم يبسط اختلاف الفقهاء فيها، ويعرض استثناءاتها وما شذ عنها من الفروع والتطبيقات، وبيان أسباب ذلك.

المسلك الثاني : أن يعتمد إلى جملة من القواعد الفقهية، يجمعها موضوع واحد، أو أصل واحد، فيصنفها ويحللها وفق منهج معين. وذلك كدراسة قواعد الضمان، وقواعد العقود، والقواعد الفقهية التي تنظم حقوق الإنسان ...، وكدراسة القواعد الفقهية التي أصلها القياس، أو القواعد التي أصلها الاستصحاب ...

المسلك الثالث : استخراج القواعد الفقهية من كتاب أو كتب ثم تصنيفها حسب موضوعاتها أو أصولها الشرعية، ثم دراستها.

ب - دراسة النظريات العامة في الفقه الإسلامي.

ج - دراسة المصطلحات الفقهية، مع مراعاة زمانها ومكانها وأصحابها. لتكون النتائج أعمق وأفيد.

د - دراسة جزئية أو قضية في الفقه الإسلامي : وأهم ما يجب ان تصرف له العناية هنا هو دراسة القضايا المعاصرة في مجال المعاملات المالية والسياسة الشرعية، والعلاقات الاجتماعية، والعلاقات الدولية.

الشعبة الرابعة : التقرير العلمي

والبحت في هذا المجال يتجه أساسا إلى تراث الفقه الاسلامي ووصفه وصفا علميا أفقيا، يقوم فيه الباحث برصد أصوله ومصادره، ورجاله، وقضاياه، وظواهره، وغير ذلك مما يقفنا على

تاريخ الفقه الإسلامي وجغرافيته. كأن يقدم الباحث - مثلاً - تقريراً علمياً عن الفقه والفقهاء في حقبة معينة، أو في مكان معين، فيصف لنا أصول هذا الفقه ومصادره ورجاله وقضاياه ومؤثراته السياسية والاقتصادية وغيرها، وخصائصه، وعمقه وسطحه، وغير ذلك مما يقدم لنا وصف علمياً وافياً.

هذه - إذا - جملة من الشعب والمسالك التي نرى أن ينفذ منها الباحثون في الفقه الإسلامي، ليصلوا آفاقه بجذوره ومنطلقاته، وليشدوا امتداداته إلى أصوله، وليربطوا حاضره ومستقبله بماضيه العريق.

ونعتقد أن البحث الفقهي النافع الراشد القاصد، الذي يؤدي وظيفته ورسالته في الأمة، هو الذي تتكامل فيه هذه الشعب والمسالك فلا يطفئ بعضها على بعض ولا يستبد بعضها ببعض.

